

القرار ٢٠٠٥ (٢٠١١)

الذي اتخذه مجلس الأمن في جلسته ٦٦١١ المعقودة ١٤ أيلول/
سبتمبر ٢٠١١

إن مجلس الأمن،

(أ) إذ يشير إلى قراراته السابقة وبيانات رئيسه بشأن الحالة في سيراليون،
ولا سيما القرار ١٩٤١ (٢٠١٠)،

(ب) وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠١١
(S/2011/554) وإذ يحيط علماً بتوصيته الداعية إلى تمديد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل
لبناء السلام في سيراليون لمدة سنة واحدة لمواصلة تقديم المساعدة إلى حكومة سيراليون في
مجال بناء السلام، بما يشمل الأعمال التحضيرية لإجراء الانتخابات في عام ٢٠١٢،

(ج) وإذ يرحب بالتحضيرات الجارية لإجراء الانتخابات الوطنية والمحلية المقرر
عقدتها في عام ٢٠١٢، وإذ يشدد على أهمية مواصلة جهود الحكومة والمجتمع الدولي لتعزيز
بيئة تساعد على إجراء انتخابات سلمية وشفافة وحرّة ونزيهة عن طريق توطيد المؤسسات
الانتخابية والديمقراطية الوطنية، وتوفير الأمن وكفالة وصول جميع المتنافسين إلى الدوائر
السياسية في جميع مناطق البلد، وإتاحة منابر للوساطة والحوار، وضمان مصداقية العملية
الانتخابية، مما يسهم في تطوير مؤسسات البلد والمحافظة على استقراره،

(د) وإذ يضع في اعتباره الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة من أجل مساعدة
الحكومة على التصدي للتحديات الماثلة في مجال بناء قدرات المؤسسات الانتخابية الوطنية،
وإذ يشير إلى احتمال زيادة التوترات أثناء عملية التحضير للانتخابات عام ٢٠١٢ في
سيراليون وفي الفترة التي تسبقها بسبب التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية -
الاجتماعية والإنسانية،

(هـ) **وإذ يرحب** بمواصلة الأحزاب السياسية تنفيذ البيان المشترك المؤرخ ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩، بما في ذلك الجهود المبذولة لمنع أعمال العنف السياسي في أوساط الشباب وتعزيز مشاركة المرأة في الحياة السياسية، **وإذ يشدد** على ضرورة تعجيل الأحزاب السياسية بالتنفيذ الكامل لأحكام ذلك البيان وكفالة تقييد أنصارها بمدونة قواعد السلوك المتعلقة بالأحزاب السياسية والتزامهم باستمرار وقف العنف السياسي في سيراليون،

(و) **وإذ يرحب** باطراد التقدم الذي تحرزته الحكومة في تنفيذ برنامج التغيير، ولا سيما الخطوات المتخذة في ما يتعلق بتعزيز سيطرة الحكومة على الموارد الطبيعية ومكافحة الفساد، **وإذ يشير** إلى التحديات التي ما زال يتعين معالجتها في إطار الاستراتيجية الوطنية التي وضعتها الحكومة لبناء السلام، وإلى الجهود المبذولة من أجل معالجتها،

(ز) **وإذ يعترف** بالتحديات الناجمة عن الاتجار غير المشروع بالمخدرات والفساد وبطالة الشباب، **وإذ يرحب** بالتقدم المحرز في إطار مبادرة ساحل غرب أفريقيا، وبخاصة إنشاء وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية من أجل التصدي لتفاقم مشكلة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة وإساءة استعمال المخدرات في سيراليون، **وإذ يعرب عن تقديره** للجهود المنسقة التي يبذلها الشركاء الدوليون في التنمية لمواجهة تحدي بطالة الشباب،

(ح) **وإذ يشدد** على أهمية استمرار الدعم المتكامل الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في سبيل تمكين سيراليون من تحقيق السلام والأمن والتنمية في المدى البعيد،

(ط) **وإذ يشيد** بالمساهمة القيمة التي يقدمها مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون في جهود بناء السلام في سيراليون، وباستمرار التقدم الذي يحرزته مع فريق الأمم المتحدة القطري في تحقيق التكامل بين الولايات السياسية والإمنائية والإنسانية على النحو المبين في الرؤية المشتركة للأمم المتحدة، **وإذ يشجع** جميع كيانات الأمم المتحدة العاملة في سيراليون على مواصلة تنفيذ الرؤية المشتركة، **وإذ يناشد** شركاء سيراليون على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف توفير الموارد الضرورية لتنفيذ الرؤية المشتركة،

(ي) **وإذ يشدد** على أن إجراء انتخابات عام ٢٠١٢ وقبول نتائجها على نطاق واسع سيسكلان معلما رئيسيا من معالم توطيد السلام والأمن في سيراليون، مما سيساعد في تحديد معالم الانتقال من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون إلى فريق قطري تابع للأمم المتحدة،

(ك) وإذ يعترف بدور لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام في دعم جهود بناء السلام في سيراليون،

(ل) وإذ يكرر تأكيد تقديره لعمل المحكمة الخاصة لسيراليون، ويشدد على أهمية محاكمتها الرئيس الليبيري سابقاً، تشارلز تايلور، وإذ يرحب بإنجاز جميع القضايا الأخرى، إضافة إلى فعالية التوعية بالمحاكمات على الصعيد المحلي، ويكرر تأكيد توقعه أن تنهي المحكمة أعمالها في أقرب وقت ممكن، بما في ذلك أي قضايا تتعلق بانتهاك حرمة المحكمة، وإذ يدعو الدول الأعضاء إلى التبرع بسخاء للمحكمة وللمحكمة الخاصة المعنية بالنظر في القضايا المتبقية،

(م) وإذ يشير إلى أن مسؤولية مراقبة تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة داخل أراضي سيراليون وفيما بين سيراليون والدول المجاورة، تقع على عاتق السلطات الحكومية المعنية وفقاً لأحكام اتفاقية الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا المتعلقة بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة لعام ٢٠٠٦، وإذ يرحب بالشروع في تنفيذ خطة العمل الوطنية المتعلقة بالأسلحة الصغيرة،

(ن) وإذ يرحب بدور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ويشجع الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو وغيره من المنظمات الإقليمية على مواصلة حوارها بهدف توطيد السلام والأمن في المنطقة،

١ - يقرر أن يمدد حتى ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، على النحو المنصوص عليه في القرار ١٩٤١ (٢٠١٠)؛

٢ - يشدد على أهمية قيام المكتب بتنفيذ الأهداف المحملة في الرؤية المشتركة بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة القطري، كل حسب ولايته، بما في ذلك التركيز على ما يلي:

١' تقديم الدعم لحكومة سيراليون ومؤسستها الانتخابية والديمقراطية في التحضير لانتخابات عام ٢٠١٢ على النحو المطلوب، وتوفير المساعدة التقنية لجميع الجهات المعنية للقيام بدور مُجدٍ، وفقاً للتشريعات الوطنية ذات الصلة، في إجراء انتخابات سلمية تتم بالمصادقية والديمقراطية؛

٢' مساندة الجهود المبذولة في مجال منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدتها، وتشجيع الحوار بين الأحزاب السياسية والحكومة وجميع الجهات المعنية؛

٣' مساعدة الحكومة والمؤسسات الوطنية على التصدي لمشكلة البطالة في أوساط الشباب، ويشمل ذلك تقديم الدعم في مجال التدريب والتعليم وصقل المهارات؛

٤' مساعدة الحكومة والمؤسسات الوطنية على تنفيذ خطة العمل الوطنية لسيراليون المعنية بالمرأة والسلام والأمن؛ بوسائل منها تعزيز الأخذ بالنهج الرباعي الأبعاد لمعالجة المسائل الجنسانية، الذي اعتمده المكتب وفريق الأمم المتحدة القطري؛

٥' توفير المساعدة للحكومة في جهودها الرامية إلى تعزيز الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون وإعمال حقوق الإنسان، بما في ذلك الإصلاح المؤسسي؛ ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة؛ ومكافحة الفساد؛ ودعم لجنة حقوق الإنسان؛ وتقديم المساعدة في تعزيز بناء القدرات الوطنية في ميادين إنفاذ القوانين، والتحقيقات الشرعية، وإدارة الحدود، وغسل الأموال، وتوطيد مؤسسات العدالة الجنائية؛

٣ - يهيب بحكومة سيراليون وجميع الأحزاب السياسية، وسائر الجهات المعنية، وبخاصة المجتمع المدني في سيراليون، أن تسهم في تهيئة مناخ من التسامح السياسي والتعايش السلمي، وأن تبرهن على التزامها التام بالعملية الديمقراطية، بغرض ضمان أن تكون انتخابات عام ٢٠١٢ سلمية وشفافة وحرّة ونزيهة؛

٤ - يهيب بسلطات سيراليون أن تعمل على حل أية مسائل معلقة بخصوص الإطار القانوني للانتخابات؛

٥ - يحث الحكومة على تكثيف جهودها من أجل عقد جلسات تحاور منتظمة وشاملة وبناءة مع الأحزاب السياسية بشأن كل القضايا الوطنية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية الكبرى، التي تركز بشكل واضح على تحديد الأولويات والمعالم اللازمة لتحقيق السلام والتنمية في سيراليون مستقبلاً؛

٦ - يشجع الممثل التنفيذي للأمين العام على مواصلة التقدم المحرز بالفعل في مجال تحسين التكامل بين جهود الأمم المتحدة في الميدان وضمن فعاليتها، دعماً لتنفيذ الرؤية المشتركة في سيراليون ولأولويات حكومة سيراليون وشعبها في مجالي الإنعاش والتنمية؛

٧ - يدعو الأمين العام إلى مواصلة تقديم تقارير عن التقدم المحرز صوب الوفاء بالنقاط المرجعية، بما فيها ما يتعلق بدعم قدرة المؤسسات الوطنية الرئيسية على التصدي لأسباب النزاع بالوسائل الملائمة وتمكينها من معالجة الخلافات السياسية بنفسها، على النحو المتفق عليه بين الحكومة والأمم المتحدة في الرؤية المشتركة لسيراليون للانتقال من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون إلى فريق قطري تابع للأمم المتحدة؛

٨ - يشدد على أن حكومة سيراليون تتحمل المسؤولية الرئيسية عن بناء السلام في البلد وتحقيق أمنه وتنميته في المدى البعيد، ويشجع حكومة سيراليون على مواصلة تنفيذ برنامج التغيير، كما يشجع الشركاء الدوليين على مواصلة تزويد الحكومة بالدعم؛

٩ - يدعو حكومة سيراليون إلى أن تعمل، بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون والشركاء الإنمائيين وسائر الجهات المعنية في البلد، على تعزيز جهودها الرامية إلى مكافحة الفساد، وتحسين المساءلة، وتعزيز تنمية القطاع الخاص من أجل توليد الثروة وإيجاد فرص العمالة؛ ومواصلة الإصلاحات الرامية إلى تحقيق الحوكمة الرشيدة بمساندة لجنة مناهضة الفساد ووزارة المناجم والموارد المعدنية بغية زيادة الشفافية في إدارة موارد سيراليون الطبيعية والمعدنية بما يعود بالمنفعة على سكان سيراليون كافة، والتقليل من خطر التنزاع على الموارد؛ وتكثيف جهود مكافحة الاتجار غير المشروع بالمخدرات بتدعيم وحدة مكافحة الجريمة المنظمة عبر الحدود الوطنية؛ وتعزيز حقوق الإنسان بسبل منها تنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة والاستعراض الدوري الشامل لسيراليون؛

١٠ - يشجع لجنة بناء السلام على تقديم الدعم لحكومة سيراليون والمكتب في التحضير لانتخابات عام ٢٠١٢، بما في ذلك القدرة على حشد دعم الشركاء الدوليين، وفي تنفيذ برنامج التغيير الذي وضعته الحكومة واستراتيجية الرؤية المشتركة التي أعدتها الأمم المتحدة، وأن تقدم لمجلس الأمن المشورة في هذا الصدد وتطلعه على آخر المستجدات، بما في ذلك التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف بناء السلام الأساسية، حسب الاقتضاء؛

١١ - يثني على الحكومة للاعتراف بأهمية دور المرأة في منع نشوب النزاعات وحلها وفي بناء السلام، ويؤكد على أهمية الخبرة والتدريب الملائمين فيما يخص المسائل الجنسانية في البعثات التي صدر بشأنها تكليف من مجلس الأمن وفقاً للقرارين ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٨٩ (٢٠٠٩)؛ ويشدد على أهمية مواصلة الحكومة جهودها في مجال التصدي للعنف الجنسي والجنساني، وفقاً للقرارات ١٨٢٠ (٢٠٠٨) و ١٨٨٨ (٢٠٠٩) و ١٩٦٠ (٢٠١٠)، ويشجع المكتب على مواصلة العمل مع حكومة سيراليون في هذا المضمار؛

- ١٢ - يطلب إلى الأمين العام أن يقوم كل ستة أشهر بإطلاع المجلس على التقدم المحرز في تنفيذ ولاية المكتب وأحكام هذا القرار؛
- ١٣ - يقرر إبقاء هذه المسألة قيد نظره الفعلي.
-